الفصل الأول

القيم الإسلامية والتنمية السياسية

أولاً: ملامح التخلف في النظم السياسية التنموية في العالم الإسلامى.

ثانياً: القيم التى يجب مراعاتها عند التخطيط للتنمية السياسية.

ثالثاً: القيم التى يجب مراعاتها عند اختيار قيادات العمل السياسى.

رابعاً: القيم التى يجب مراعاتها في المؤسسات القائمة على أمر التنمية السياسية.

خامساً: مفاهيم خاطئة يجب اسقاطها في مسيرة التنمية السياسية.

أولاً: ملامح التخلف في النظم السياسية التنموية في العالم الإسلامي

يعتبر البعد السياسى أهم الإبعاد التى تؤثر على حركة التطور إذ أن التنمية السياسية الصحيحة والرشيدة في أى بلد تعتبر هى القطاع القائد والمثرى لكل الناتج الحضارى في ذلك البلد من حيث الثقافة والتعليم ونزاهة الادراة وكفاءتها وسلامة المجتمع وحيوية النشاط الاقتصادى.

وبقدر ما يكون ازدهار الحياة السياسية في مجتمع بقدر ما يكون الازدهار الحضارى في جميع قطاعات هذا المجتمع.

والملاحظ أن معظم النظم السياسية التنموية في العالم الإسلامى تتسم بالتخلف وتعانى من العجز والقصور.

وتتضح ملامح هذا التخلف في عديد من المظاهر نذكر منها:

- عدم الاستقرار السياسى
- ضعف المؤسسات السياسية
- غياب العقلانية في اتخاذ القرارت

أ- عدم الاستقرار السياسى:

يقصد بالاستقرار السياسى درجة مناعة النظام السياسى ضد التغيير بواسطة التصرفات غير القانونية فالنظم المستقرة تتميز بعدم قابليتها للتغيرات غير الشرعية.

وتتضح مظاهر عدم الاستقرار في التغيرات السريعة داخل الحكومات أو تغير الحكومات نفسها بمعدل سريع، والانقسامات داخل الأحزاب السياسية، والعنف السياسى في أشكاله المتعددة:

" مظاهرات -شغب -عصيان -اغتيالات.. الخ ".
بالإضافة إلى الإكراه الحكومى بأشكاله المتعدده أيضاً.
" نفى -اعتقال -سجن -إعدام.. الخ ".

ب- ضعف المؤسسات السياسية:

أدت التطورات السريعة التى حدثت في مجالات الحياة المختلفة إلى انهيار المؤسسات التقليدية التى كانت تستخدم في صنع القرار "الأسرة - العشيرة -القبيلة.. الخ".

وفي نفس الوقت لم تكتمل في البلاد الإسلامية المؤسسات العصرية بالشكل الذى يستطيع إدارة دفة الحياة السياسية (الحزب -البرلمان - النقابات.. الخ).

وهذا الضعف المؤسسى أدى إلى استشراء الفساد السياسى .. ساعد على ذلك ضعف روح الولاء، والصراعات المستمرة على السلطة.

كما ساعد عليه أيضاً غياب الحد الأدنى من الوحدة الفكرية بين القوى السياسية داخل كل دولة من الدول الإسلامية فتحولت خلافات الرأى في معظم الاحوال إلى انقسامات أيدلوجية وانتماءات طائفية ودينية وثقافية أدت إلى إشعال نار الحروب داخل الدولة الواحدة أو بين الدول المتجاورة.

جـ- غياب العقلانية في اتخاذ القرارت:

أدى عدم الاستقرار السياسى وضعف المؤسسات السياسية إلى ضعف ميكانيكية صنع القرار السياسى فعدم الاستقرار أدى إلى فقدان التوازن والتسرع في القرارت وضعف المؤسسات أدى إلى عدم وجود كفاءات قادرة على التخطيط والدراسة الدقيقة للقرارات قبل اتخاذها كما أدى إلى انعدام المشاركة الشعبية في صنع القرارات.

هذه الظواهر مشفوعة بظواهر أخرى مثل عدم وضوح الأهداف ونقص المعلومات أدت إلى غياب العقلانية والرشد في عملية صنع القرار السياسى التى انعكست بدورها على كافة مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.. الخ.

ثانياً: القيم التى يجب مراعاتها عند التخطيط للتنمية السياسية

الباحث في مناهج الفكر الاسلامى يرى أن هناك عديداً من القيم الإسلامية يجب على إدارة التنمية وضعها في الاعتبار عند التخطيط للتنمية السياسية في المجتمع إذا أريد لها أن تحقق أهدافها المرجوة ومن هذه القيم:

الشورى

الشورى أصل من أصول الحكم الإسلامى، تقررت بالقرآن الكريم والسنة النبوية وعاشت بالتطبيق الإسلامى في مختلف العصور.

قال الله تعالى مخاطباً رسوله الكريم ﴿ فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر ﴾[٦].

ويقول تعالى في وصف المؤمنين: ﴿والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ﴾[٧].

---

(٦) سورة آل عمران الآية ١٥٩.

(٧) سورة الشورى الآية ٣٨.

أما السنة النبوية فهى تؤكد أن الرسول عليه الصلاة والسلام التزم بمبدأ الشورى منهجاً وسلوكاً..وقد روى عن أبى هريرة رضى الله عنه قوله: لم يكن أحد أكثر مشورة لأصحابه من رسول الله ﷺ.

ومن المعروف تاريخياً أن الرسول ﷺ قد التزم برأى أصحابه في غزوة بدر، وحين اختلف عليه الصلاة والسلام في الرأى مع أصحابه في غزوة أحد فأنه نزل على رأى الصحابة والتزم به.

أما الخليفة الأول للمسلمين أبو بكر رضى الله عنه، فقد ضرب مثلاً أعلى في الشورى ومشاركته أصحابه في اتخاذ القرارات، فحينما رأى قتال من سموا فيما بعد بالمرتدين.. جمع أصحابه وشاركهم في اتخاذ القرار ولم يدخل في هذه الحروب إلا بعد اجتماع الصحابة واقتناعهم برأيه وإقرارهم بهذا الرأى.

وعلى هذا المنهج سار عمر بن الخطاب رضى الله عنه في شئون الدولة ومن أمثلة ذلك أنه حينما رأى عدم تقسيم أرض العراق بين الفاتحين وعارضه الصحابة في ذلك أخذ يناقشهم حتى اقتنعوا برأيه وأقروّه ولم يبدأ تنفيذه إلا بعد موافقة شبه إجماعية من كبار الصحابه رضى الله عنهم.

وهكذا كان شأن حكام المسلمين في مختلف عصور الدولة الإسلامية، وهكذا أرسى الإسلام مبدأ الجماعية في الرأى والمشاركة في اتخاذ القرارت.

وفي هذا يقول الدكتور (منصور أحمد منصور)

كان نظام الشورى في الإسلام ركناً جوهرياً وركيزة من الركائز الإسلامية المتطورة التى يتكون منها نظام الإدارة.. فقد كان الرسول ﷺ يملك السلطة العليا في حسم المسائل والمشكلات العامة، ومع ذلك كان يستخدم مبدأ الشورى عن طريق المشاركة من جانب الصحابة في كافة

الأمور الهامة التى تؤثر على فاعلية الحركة الإسلامية وامتدادها وقدرتها على البقاء، وعلى الأخص صياغة القوانين والقيادة الإدارية والنظم الاجتماعية)[٨].

ولقد سار مبدأ الشورى مسيرة ناجحة عبر سنوات طوال.. ففى عهد الخلفاء الراشدين كان هذا المبدأ هو سفينة النجاة التى قادت الأحداث الإسلامية إلى بر الأمان والاستقرار والانتصارات وفي الأوقات التى التزم فيها حكام المسلمين بهذا المبدأ تحققت لهم السيادة والحضارة والرقى.. ولقد كان عصر عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه خير شاهد على ذلك، أما الأوقات التى استند فيها الحكام برأيهم وساروا على أهوائهم فقد كانت هى فترات الانتكاسات في التاريخ الإسلامى ولعل كل هذا يؤكد أن مبدأ الشورى هو الركيزة الأساسية لقيادة الدولة الإسلامية.

التأكيد على العقيدة الإسلامية:

الإنسان المسلم بداخله إيمان فطرى بالله العلى القدير، وإيمان اقتناعى راسخ بوجود قوة عليا تمنحه الطمأنينة والسلام، هذا الإيمان الذى ملأ النفوس الإسلامية يجب أن يكون هو الأساس لأى نظرية سياسية تسعى لتحقيق التنمية في المجتمع.. إذ أن كافة النظريات التى تتعارض مع هذا الإيمان قوبلت بالرفض المطلق ولفظها الجسم الإنسانى في كافة مراحل التاريخ.

---

(٨) انظر د./ منصور أحمد منصور (قراءة في تنمية الموارد البشرية) المقدمة.

الأصالـــــة:

الإنسان المسـلم داخله معايير وقيـم خلقيـة مستمدة من حضارتـه الضاربة بجذورها في الأعماق ومن تراثه الإنسانى الضخم.

وهذه القيم أصبحت تمثل جزءاً أساسياً في تكوينه.. وعليـه فـإن مـن أول الأشياء التى يجب الانتباه لها عند التخطيط للتنميـة السياسـية المحافظـة على الذاتية الحضارية والقيم الروحية .. لقد أكدت التجارب أن تقدم أى شعب من الشعوب لايكمن في النظم وإنما فيما تقوم عليه هذه النظـم مـن قوى أخلاقية وفلسفة روحية.

إن إدارة التنميـة عليهـا تحقيـق معادلـة صعبـة قوامهـا التوفيـق بـين متطلبات التغيير وظروفه وبين قيم وأهداف شـعوبها وصـولاً إلى العصريـة وحفاظاً على الأصالة والتميز.

الصـــــدق:

مهما كان نوع النظام السياسى السائد في المجتمع فإن نجاحه أو فشله يتوقف على مدى ما يتمتع به من صدق.. فـإذا كـان هـذا النظـام صادقـاً ومنطقياً مـع نفسـه ومجتمعـه فإنـه حتمـاً سيحقق أهدافـه .. إن نظريـات التنميـة السياسـية التـى حـاولت خـداع شـعوبها بالشـعارات البراقـة والفلسفات الكاذبة قد سقطت سقوطاً مزرياً- وكما قـال الحكمـاء- قـد تستطيع أن تخدع بعض الناس بعض الوقت ولكنـك لاتسـتطيع أن تخـدع كل الناس كل الوقت.

الإنفتاح على الحضارات الأخرى:

ظروف العصر جعلت العالم أقرب إلى قرية صغـيرة ومـن ثـم أصبـح الانغلاق على الذات مستحيلاً في ظل ثـورة الاتصـالات الحاليـة.. وعلينـا

عندما نخطط للتنمية السياسية في المجتمع أن نفتح عقولنا للحضارات الأخرى وأن نأخذ منها ما يتوائم مع ظروفنا ومجتمعنا وقيمنا.

وكما يقول الكندى (أحد أعلام الحضارة العربية القديمة) "أنه ينبغى علينا أن لانستحى من الحق واقتناء الحق من أين يأتى ولو أتى من الأجناس القاصية والأمم المتباينة لنا فإنه لاشيء أولى بطالب الحق من الحق".

فقط علينا أن نتوخى الدقة فيما نأخذه من الحضارات الاخرى فلا يبهرنا البريق الزائف ولا المناظر الجذابة.

ولقد عبر عن ذلك من قبل (ابن رشد) في كتابه (فصل المقال) حيث يقول:

"إنه يجب علينا أن نستعين على ما نحن بسبيله بما قاله من تقدمنا في ذلك سواء كان ذلك الغير مشاركاً لنا في الملة أم غير مشارك، وقد ينبغى أن نضرب بأيدينا في كتبهم فننظر فيما قالوه من ذلك فإن كان كله صواباً قبلناه منهم وإن كان ما فيه ليس بصواب نهينا عنه"

إن أى نظام تنموى يحاول أن يمنع ريح الحضارات إنما هو واهم، ولذلك فإن النظم التى يكتب لها البقاء هى النظم القادرة على مسايرة روح العصر.. مع الاحتفاظ بالذاتية والهوية الحضارية.

العدالة الاجتماعية:

عند التخطيط للتنمية السياسية يجب التأكيد على الطريق الذى اختصه الإسلام في تحديد وظيفة الدولة وهو طريق الوسطية القائمة على أسس العدالة الاجتماعية.. فلقد فشلت كل الاتجاهات المتطرفة في هذا الشأن إذ أن المذاهب الفردية التى رفضت تدخل الدولة قد أدت إلى استشراء ظواهر الاستغلال للغالبية في سبيل مصلحة طبقة صغيرة.. كما

أن المذاهب الاشتراكية التى تنادى بتدخل الدولة إلى أقصى درجة أدت إلى إهدار قيمة وأدمية الإنسان، لذلك فإن المنهج الإسلامى الذى يمنح الحرية الفردية في العمل والإنتاج ويطالب بتدخل الدولة لمنع حدوث الاضرار أو للقيام بالإعباء التى تعجز عنها الجهود الفردية إنما هو النظام الأمثل الذى يضمن تحقيق العدل الاجتماعى.

ثالثاً: القيم التى يجب مراعاتها عند اختيار قيادات العمل السياسى

حدد الماوردى(١) شروطاً سبعة في كتابه "الأحكام السلطانية والولايات الدينية" يراها ضرورية فيمن يتولى العمل سواء كان وزيراً أو والياً أو جابياً للصدقات وهذه الشروط تنطبق أيضاً على قيادات العمل السياسى وهى:

١- الأمانة (حتى لايخون فيما قد أوتمن عليه)

٢- صدق اللهجة (حتى يوثق بخبره فيما يؤديه ويعول على قوله فيما ينهيه).

٣- قلة الطمع (حتى لايرتشى ولاينخدع فيتساهل)

٤- أن يسلم فيما بينه وبين الناس من عداوة وشحناء (فإن العداوة تحض على التناصف وتمنع التعاطف)

٥- الذكاء والفطنة (حتى لاتدلس عليه الأمور فتشتبه، ولا تموه عليه فتلتبس)

٦- أن يكون ذكوراً لما يؤديه إلى رئيسه وعنه لأنه شاهد له وعليه.

٧- أن لايكون من أهل الأهواء (فيخرجه الهوى من الحق إلى الباطل).

ويتضح من استعراض تلك الشروط أنها جميعاً تتعلق بالأخلاق الفاضلة والقيم الإنسانية:

---

(١) الأحكام السلطانية والولايات الدينية.

وانظر المستشار عمر الشريف (نظام الحكم والإدارة في الدولة الإسلامية) ص١٢٠.

رابعاً: القيم التى يجب مراعاتها في المؤسسات القائمة على أمر التنمية السياسية

لكى تنجح المؤسسات والأجهزة القائمة على أمر التنمية في المجتمع في أداء دورها وتحقيق الهدف منها وضع الإسلام قيماً عديدة يجب النظر إليها بعين الاعتبار عند تشكيل هذه المؤسسات ومنها:

١- اختيار أصلح من وجد للولاية وإدارة شئون التنمية:

ومقياس الصلاحية في الإسلام القوة والأمانة، يقول القرآن الكريم على لسان "ابنة شعيب"

﴿ قالت إحداهما يا أبت استأجره إن خير من استأجرت القوي الأمين ﴾[١٠].

والإسلام يعتبر مخالفة منهجه في اختيار الأصلح خيانة لله ولرسوله.. يقول صلى الله عليه وسلم: "من ولي من أمر المسلمين شيئاً فولي رجلا وهو يجد من هو أصلح للمسلمين منه فقد خان الله ورسوله"[١١].

ويذكر (ابن تيمية) في كتابه "السياسة الشرعية في إصلاح الراعى والرعيه" أن من الواجب علي الإمام البحث عن المستحقين للولايات من نوابه علي الامصار والقضاه وأمراء الجند ومقدمي العساكر والصغار والكبار والوزراء والكتاب والسعاة علي الخراج والصدقات وغير ذلك من الأموال ..وعلى كل واحد من هؤلاء أن يستنيب ويستعمل أصلح من يجده.

---

(١٠) سورة القصص الآية ٢٦.

(١١) رواه أبو داود وأخرجه الحاكم والبيهقى بلفظ آخر.

٢- استشارة أهل الرأي:

عند تشكيل المؤسسات والأجهزة القائمة على التنمية السياسية يجب على القائمين بالأمر مشاورة أهل الرأى لأنهم أقدر على فهم الأمور واختيار الرجل المناسب للمكان المناسب.. يقول تعالى ﴿ . .وأمرهم شورى بينهم . . ﴾[١٢].

ومن الأمثلة التى تذكر في هذا المجال ما فعله أبو بكر الصديق رضى الله عنه حين فكر في تولية عمر الخلافة فقد استشار في ذلك كبار الصحابة ولكن عليا وطلحة قالا له: "ماذا أنت قائل لربك؟؟"

قال أبو بكر: "اقول له استخلفت عليهم خير أهلك".

وكان أبو بكر قد استشار فيه عبد الرحمن بن عوف فقال "أخبرنى عن عمر بن الخطاب" فقال عبد الرحمن بن عوف "هو والله أفضل من رأيك فيه".

ثم استشار عثمان بن عفان فقال "أخبرنى عن عمر" فقال عثمان "اللهم علمى به أن سريرته خير من علانيته وأنه ليس فينا مثله".

ثم استشار أُسيد بن الحضير فقال أسيد "لايلى هذا الامر من أحد أقوى عليه منه" .. واستشار أخرين مثل سعيد بن زيد وغيره فأجمعوا على صلاحيته[١٣].

---

(١٢) سورة الشورى الآية ٣٨.

(١٣) الطبقات الكبرى الجزء الثالث ص١٢٢.

٣- الطاعة مقابل العدل

وضع لنا الإسلام علاقة متوازنة بين الحاكم والمحكومين، تحدد لكل منهم مسئولياته، وتعطيه حق ممارسة سلطاته.. فهو يفرض على المحكومين طاعة الحاكم ما دام عادلا. فحق الطاعة مقابلٌ لإقامة العدل.

يقول القرآن الكريم: ﴿ يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول ﴾[١٤].

ويؤكد الرسول ﷺ هذا المعنى ويضع الأمور في نصابها الصحيح فيقول «سيليكم من بعدى ولاة، فيليكم البربره، ويليكم الفاجر بفجره فاسمعوا لهم واطيعوا في كل ما وافق الحق، فإن أحسنوا فلكم ولهم، وإن أساءوا فلكم وعليهم»[١٥].

ويقول عليه السلام «لاطاعة لمخلوق في معصية الخالق»[١٦].

وحينما يقف أبو بكر رضى الله عنه خطيباً في المسلمين بعد توليه الخلافة يقول ضمن خطبته «أيها الناس إنى وليت عليكم ولست بخيركم، فإن أحسنت فأعينونى، وإن اسأت فقومونى أطيعونى ما أطعت الله فيكم، فإن عصيته فلا طاعة لى عليكم»[١٧].

---

(١٤) سورة النساء الآية ٥٩.

(١٥) ورد في الصحيحين بنفس المعنى مع اختلاف اللفظ.

(١٦) أخرجه الإمام أحمد عن ابن مسعود.

(١٧) انظر خلف الحسينى - البيان في منهاج الإسلام ص١٧٢.

خامساً: مفاهيم خاطئة يجب إسقاطها في مسيرة التنمية السياسية

١- يسود الاعتقاد لدى الكثيرين في الشعوب التى حصلت على استقلالها حديثاً أن الديمقراطية تؤدى إلى الفوضى والتسيب وأن الديكتاتورية هى الطريق إلى الانضباط.. وأن هناك بعض الشعوب لاتصلح لها الديمقراطية لأنها تعودت على سياسة العصا والمقصلة، وهذا مفهوم استعمارى حاول الاستعمار غرسه في نفوس هؤلاء ليضمن له مكاناً في هذه البلاد حتى بعد رحيله عنها.. وهذا المفهوم يخالف القيم الإسلامية التى ترى أن الإنسان هو خليفة الله في الأرض وأنه أهل للتكريم مصداقاً لقوله تعالى:

﴿ ولقد كرمنا بنى أدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات.. ﴾[١٨].

وهذا التكريم الذى جعل الإنسان أفضل المخلوقات لايرضى له أن يكون عبداً يساق بالعصا أو يؤخذ بالقوة.

٢- يسود الاعتقاد لدى أصحاب الفكر القاصر في كثير من المجتمعات التى حصلت على حريتها حديثاً أن الحرية تعنى الخروج عن القوانين والانطلاق إلى أوسع الأفاق دون مراعاة لمشاعر أو حريات الأخرين.

وهذا مفهوم خاطيء يسبب كثيراً من الإضطرابات التى نعانيها في مجتمعاتنا الإسلامية.. والإسلام الذى ضمن الحريات في كل مجالات الحياة قد نظم هذه الحريات وحددها بما يحقق صالح الجميع، لكن البعد عن المنهج الإسلامى قد دفع البعض تحت شعار الحرية إلى اتباع الغرائز

---

(١٨) سورة الأسراء الآية ٧٠.

والشهوات والجرى ورائهما، والانقياد الأعمى للدعوات المتطرفة - شرقية كانت أو غربية - مما كان له دوره المؤثر والخطير في تعطيل مسيرة التنمية.

٣- ساد الاعتقاد لدى بعض العاملين في وسائل الإعلام في كثير من المجتمعات الإسلامية أن حرية الصحافة تعنى تجريح الأشخاص والمبالغة في نشر الجرائم والفضائح وفضح كل العورات التى أمر الله بسترها.. وهذا مفهوم خاطيء لأن القاعدة الديموقراطية تقضى بأنه حيث توجد السلطة توجد المسئولية، وهذه المسئولية تفرض التزام الحقيقة عند النشر والبعد عن انتهاك الأعراض والحفاظ على كرامة الإنسان وأسراره الشخصية وكل هذا مما يحرص عليه الإسلام ويجعل الإعتداء عليه يستوجب العقاب والردع.

٤- من المفاهيم الخاطئة التى تسود كثيراً من المجتمعات الإسلامية التعصب الأعمى للأحزاب والاتجاهات السياسية، وتأييدها ظالمة أو مظلومة.. وتتفاقم هذه الظاهرة بنشر إعلانات التأييد السياسى في الصحف والمجلات بعبارات ملؤها المبالغة والنفاق وخصوصاً للحزب الحاكم ولمن هم في السلطة، ويتسابق في هذا المجال الأفراد والمصالح الحكومية وشركات القطاع العام والخاص، مما يفسح الطريق لمواكب النفاق وهذه عادة مرذولة يرفضها المنهج الإسلامي حيث يجعل الله المنافقين من أشد الناس عذاباً يوم القيامة.. يقول تعالى:

﴿إن المنافقين في الدرك الأسفل من النار ولن تجد لهم نصيرا﴾[١٩].

---

(١٩) سورة النساء الآية ١٤٥.